

كلية الاقتصاد

السنة الثانية

مبادئ المالية العامة

المحاضرة الثانية+الثالثة

مدرس المقرر:
أيهم محمود الحميد

الفصل الثاني

بيكل النفقات العامة^(١)

تقسم النفقات العامة الى اقسام مختلفة ، كما وجدت تقسيمات مختلفة لهذه النفقات بعضها علمي ، وبعضها وضعي . ومن ثم فاننا سنقسم هذا الفصل الى مبحثين : الأول : التقسيمات العلمية للنفقات العامة ؛ والثاني : التقسيمات الوضعية للنفقات العامة .

-
- (1)-BROCHIER(H.)et TABATONI(P.), «Economie financière», coll. Thémis , presses universitaires de France , Paris , 1959 , PP. 3 - 20;
- DUVERGER(M.),«Les finances publiques», op.cit,PP.17-20;
 - HICKS (U.K.), «Public Finance » ,Cambridge University Press, 1968, PP. 22 - 28 ;
 - LAUFENBURGER (H.) , Finances comparées » , Recueil Sirey,1959, PP. 166 - 187;
 - LAUFENBURGER (H.) , « Théorie économique et psychologique des finances publiques » Tome 1 du « Traité d'économie et de législation financières » , 5^e édition,Sirey , Paris, 1956, PP. 52-61;
 - MASOIN(M.), «Théorie économique des finances publiques», Bruxelles, 1946, P. 68.

- د. أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٤٦-٦٤ .

- د. السيد عبدالمولى ، المرجع السابق ، ص ٦٤-١١٠ .

البحث الأول

التقسيمات العلمية للنفقات العامة

لا تشكل النفقات العامة كلا متجانساً . ومعنى ذلك أنه يمكن تقسيم النفقات العامة الى عدة تقسيمات مختلفة . وتختلف هذه التقسيمات تبعاً للزاوية التي ينظر منها الى النفقات العامة . فمن حيث الطبيعة الاقتصادية ، نجد ان هناك أربعة تقسيمات للنفقات العامة وهي :

- ١ - تقسيم النفقات العامة تبعاً لأغراضها .
- ٢ - تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الانتاج القومي (نفقات حقيقية ، ونفقات تحويلية) .
- ٣ - تقسيم النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها (نفقات مركزية ، ونفقات محلية) .

-
- == - د. رفعت المحجوب ، المرجع السابق ، ص ٩٥-١٣٤ .
- د. عاطف صدقي ، المرجع السابق ، ص ٥٩-١١٣ .
- د. محمد حلمي مراد ، المرجع السابق ، ص ٣٢-٤٩ .
- د. محمد دويدار ، «مبادئ المالية العامة» ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية، ١٩٦٨ د ص ٦٥-٧٣ .
- د. محمد عبدالله العربي ، المرجع السابق ، ص ٧٥-٩٨ .
- د. محمد فؤاد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٥٧-١٣٥ .
- د. محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٣٠-٤٣ .
- د. محمود رياض عطية ، المرجع السابق ، ص ٤٥ - ٦٩ .

٤ - تقسيم النفقات العامة تبعاً لانتظامها ودوريتها (نفقات عادية ، ونفقات غير عادية) .
ونعطي فيما يلي تفصيلاً لكل من هذه التقسيمات على حدة .

تقسيم النفقات العامة تبعاً لأغراضها

يمكن تقسيم النفقات العامة تبعاً لأغراضها . وننبه الى ان هناك حرية كبيرة في هذا التقسيم . ذلك أنه يمكن ان نجمل هذه الأغراض مما يعني تقسيم النفقات العامة الى انواع محدودة ، كما انه يمكن ان نفصلها مما يعني تعدد هذه الأنواع . والقضية تتوقف على الهدف من التقسيم والهدف من الدراسة . وعموماً فإنه يمكن تقسيم النفقات العامة تبعاً لأغراضها الى الأنواع التالية (١) :

١ - النفقات الادارية : وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة للجهاز الاداري. من أجل اعداده لكي يكون قادراً على اداء الخدمات العامة بصورة منتظمة . ومثال هذه النفقات رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين .
٢ - النفقات الاقتصادية : وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية . ومثال هذه النفقات تلك المخصصة من أجل انشاء المشاريع الاقتصادية ، والاعانات والمنح الاقتصادية .
٣ - النفقات الاجتماعية : وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل تحقيق الخدمات الصحية والتعليمية والضمان الاجتماعي والرفاهية العامة .
٤ - النفقات المالية : وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل اداء فوائد وأقساط الدين العام .

٥ - النفقات الحربية : وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل دعم القوات المسلحة وبرامج التسليح .

(١) د. عبدالعال الصكبان ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الانتاج القومي

يمكن تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الانتاج القومي الى نفقات حقيقية *Dépenses réelles* ونفقات تحويلية *Dépenses de transfert* .

ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تؤدي بصورة مباشرة الى زيادة الانتاج القومي ، ومن ثم فقد اطلق عليها «النفقات المنتجة *Dépenses productives* » بالمعنى الواسع .

كما يقصد بالنفقات التحويلية تلك النفقات التي لا تؤدي بصورة مباشرة الى زيادة الانتاج القومي ، ولا تفعل بصورة مباشرة سوى أنها تنقل القوة الشرائية من فرد أو جماعة ما الى فرد أو جماعة أخرى ، أي انها لا تفعل سوى انها تعيد توزيع الدخل القومي . وهي تتم عادة دون مقابل . ومن ثم فان الاتفاق الحقيقي على السلع والخدمات لا يكون في هذه الحالة من قبل الدولة بل من قبل الشخص المستفيد من التحويل .

وقد اعتمد كتاب المالية - وهم بصدد التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية - على ثلاثة معايير متداخلة وهي :

١ - معيار المقابل :

فالنفقة الحقيقية - تبعاً لهذا المعيار - تتم بأن تحصل الدولة على خدمات أو أموال مادية مقابل نفقاتها العامة . والنفقة التحويلية تتم من قبل الدولة دون مقابل لها (١) .

(1) DUVERGER (M.), « Institutions financières », P.U.F., Paris, 1957, P. 52.

وقد يثير هذا المعيار صعوبة تتعلق بشراء الدولة بعض السلع والخدمات ثم قيامها بتوزيعها على المواطنين بلا مقابل ، مثل شراء الدولة خدمات الأطباء ورجال التعليم ثم تقديمها هذه الخدمات للمواطنين بالهجان . ففي هذه الحالة تعتبر نفقات الدولة نفقات حقيقية لأن الدولة قد تلقت مقابلاً لها . والعبرة في هذه الحالة لواقعة الاتفاق وحصول الدولة على مقابل نفقاتها العامة من الخدمات والأموال المادية ، وليس العبرة بالتوزيع المجاني الذي يعتبر واقعة لاحقة .

٢ - معيار الزيادة المباشرة في الانتاج :

فالنفقة الحقيقية - تبعاً لهذا المعيار - تؤدي الى استخدام الدولة بصورة مباشرة لجزء من الموارد الاقتصادية للجماعة من أجل انتاج سلع وخدمات تكفل اشباع الحاجات العامة . ومن ثم فان النفقة الحقيقية - وهي تؤدي الى خلق انتاج جديد - تؤدي الى زيادة مباشرة في الناتج القومي . أما النفقة التحويلية فلا تؤدي الى استخدام مباشر لموارد الدولة ، ومن ثم فلا تؤدي الى زيادة مباشرة في الناتج القومي .

وقد أثار بعض الكتاب صعوبة تتعلق بتحديد النفقات العامة التي يقصد بها شراء سلع وخدمات سبق انتاجها بمعرفة الأفراد . فهل تعتبر هذه النفقات نفقات حقيقية حتى ولو لم تؤدي الى خلق انتاج جديد ؟ يرى الأستاذ «بيجو PIGOU» أنها تعتبر نفقات حقيقية نظراً لأن شراء الحكومة لهذه السلع والخدمات - وهو يؤدي الى خلق طلب جديد على عناصر الانتاج - يؤدي الى زيادة مباشرة في حجم انتاج هذه السلع والخدمات (١) .

(1) PIGOU (A.C.), « A Study in Public Finance », Macmillan, London, 1956, PP. 19 - 23.

٣ - معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للجماعة :

فالنفقة الحقيقية - تبعاً لهذا المعيار - تتحقق اذا كانت الدولة هي المستعمل المباشر للقوة الشرائية ، كما في حالة دفع الدولة رواتب الموظفين . ففي هذه الحالة نجد ان الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر لجزء من الموارد الاقتصادية للجماعة (وهي خدمات الموظفين في المثال السابق) . أما النفقات التحويلية فتتحقق اذا كان الأفراد هم المستعملين المباشرين للقوة الشرائية للنقود محل الانفاق ، كما لو قامت الدولة بمنح بعض الأفراد اعانات عن المرض أو العجز أو البطالة ، فان الأفراد المسلمين للاعانات - وهم يقومون بالاستعمال المباشر للقوة الشرائية للنقود - يعتبرون هم (وليس الدولة) المستهلكين المباشرين لجزء من الموارد الاقتصادية للجماعة .

هذا وقد وجد ان هناك بعض النفقات العامة تثير الشك من حيث اعتبارها نفقات حقيقية أو نفقات تحويلية . ومن هذه النفقات :

١ - المعاشات (الرواتب التقاعدية) :

يرى بعض الكتاب ان المعاشات التي تعطى للموظفين السابقين سواء اكانوا مدنيين أم عسكريين تعتبر نفقات تحويلية لأنها تتم بلا مقابل ولا تؤدي الى زيادة الانتاج القومي . والواقع ان هذه المعاشات - وهي تعتبر مقابلاً للعمل الذي أداه الموظف عندما كان موظفاً ويحصل عليه بعد انتهاء خدمته - تعتبر انفاقاً حقيقياً وليس انفاقاً تحويلياً (١) .

٢ - فوائد الدين العام :

اذا كانت الفوائد التي يدفعها المشروع الخاص لدائنيه مقابل القروض

(1) LAUFENBURGER (H.), « Traité d'économie et de législation financière » « Budget et trésor », Paris, 1948, P.103.

التي تستخدم في الانتاج تعتبر نفقات حقيقية لأنها تمثل مقابلاً لرأس المال (وهو أحد عوامل الانتاج) ، فانه - فيما يتعلق بالقروض العامة - قد فرقوا بين نوعين من الفوائد :

أ - الفوائد التي تدفعها الدولة على قروض استخدمتها من أجل تغطية نفقات استهلاكية ، أي استخدمتها في أغراض غير انتاجية بحيث لا تؤدي الى تغيير حجم السلع والخدمات المنتجة بصورة مباشرة ، ومن ثم فان هذه الفوائد تعتبر نفقات تحويلية .

ب - الفوائد التي تدفعها الدولة على قروض استخدمتها من أجل تغطية نفقات استثمارية، ومن ثم فان هذه الفوائد تعتبر نفقات حقيقية .

ولا شك ان هذه التفرقة بين نوعي الفوائد ترجع الى النظرية التقليدية التي ترى ان نفقات الدولة تعتبر نفقات استهلاكية ويجب تغطيتها من إيرادات الدولة العادية ، أي من الضرائب وليس من القروض العامة . وانه لا يمكن اللجوء الى القروض العامة (وهي تعتبر من الإيرادات غير العادية) إلا من أجل نفقات غير عادية ، أي نفقات غير استهلاكية .

وحقيقة الأمر ان جميع القروض العامة تعتبر فوائدها نفقات حقيقية . ذلك ان قروض الدولة التي تغطي نفقات استهلاكية ونظراً لأنها تؤدي الى زيادة الطلب الفعلي وبالتالي تؤدي الى زيادة في الناتج القومي فانها تعتبر نفقات حقيقية (١) .

(١) انظر عكس هذا الرأي في :

BROCHIER(H.) et TABATONI(P.), « Economie financière »,
Thémis, Paris, 1959, PP. 8 - 9.

٣ - تعويضات الحروب :

يفرق عادة بين نوعين من تعويضات الحروب وهي :

آ - تعويضات عن اعمال تقوم بها الدولة مباشرة كالانشاءات المؤقتة : فهذه النفقات تعتبر من قبيل النفقات الحقيقية نظراً لأن الدولة هي التي تقوم باستهلاك الموارد العينية .

ب - تعويضات من الدولة لمنكوبي الحرب من أجل تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم وبأموالهم : فهذه النفقات تعتبر من قبيل النفقات التحويلية .

ولا شك ان الأهمية النسبية لكل من النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية تختلف من بلد الى بلد آخر ، كما تختلف بالنسبة للبلد الواحد من وقت الى وقت آخر .

وتشكل النفقات التحويلية - كقاعدة عامة - نسبة مرتفعة من مجموع النفقات العامة . فقد بلغت هذه النسبة أكثر من ٣١٪ عام ١٩١١ ، و ٤١٪ عام ١٩٢٣ ، و ٥٣٪ عام ١٩٤٣ في انكلترا . وبلغت هذه النسبة أكثر من ٦٠٪ خلال الأعوام ١٩٥٤-١٩٥٧ في فرنسا . وفي الولايات المتحدة ، بلغت هذه النسبة أكثر من ١٤٪ عام ١٩٠٣ ، و ٢٣٪ عام ١٩٣٩ ، و ٢٧٪ عام ١٩٤٩ .

ويرجع ارتفاع حجم ونسبة النفقات التحويلية الى اسباب كثيرة منها ازدياد حجم القروض العامة ، وازدياد الأخذ بالتأمينات الاجتماعية ، وازدياد منح الاعانات الاجتماعية ونفقات خفض تكاليف المعيشة .

وفي علاقة النفقات التحويلية بالزمان ، فان هذه النفقات ترتفع في

أوقات انتشار الأزمات وانتشار البطالة نظراً لارتفاع الاعانات التي تمنحها الدولة للأفراد وللمشروعات . كما ان هذه النفقات تنخفض في حالة التشغيل الكامل .

وتلقى التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية أهمية من ناحية ان الدولة تستطيع مبدئياً ان تضغط النفقات التحويلية أكثر من ان تضغط النفقات الحقيقية .

تقسيم النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها

يمكن تقسيم النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها الى نفقات مركزية (أو وطنية) *Dépenses nationales* ونفقات محلية *Dépenses locales* . ومن أجل التفريق بينهما فقد وجدت ثلاثة معايير :

١ - معيار صالح المجتمع أو الاقليم :

فالنفقة تكون مركزية - تبعاً لهذا المعيار - اذا كانت موجهة لصالح المجتمع بكامله ومثالها نفقات الدفاع . والنفقة تكون محلية اذا كانت موجهة لصالح اقليم معين من أقاليم الدولة ومثالها نفقات اىصال الكهرباء لاحدى المحافظات .

وقد انتقد هذا المعيار من ناحية ان النفقات المركزية تعود بنفعها - بالاضافة للمجتمع بكامله - الى اقاليم الدولة كل منها على حدة . كما ان النفقات المحلية تعود بنفعها - بالاضافة لمجتمع اقليم معين - على المواطنين جميعاً .

٢ - معيار من يتحمل عبء النفقات العامة :

فالنفقة تكون - تبعاً لهذا المعيار - مركزية اذا تحمل المجتمع عبأها

عن طريق الموازنة العامة للدولة . والنفقة تكون محلية اذا تحمل عبأها مجتمع اقليم معين عن طريق الموازنة المحلية للاقليم .

وقد انتقد هذا المعيار من ناحية ان كثيراً من النفقات المحلية تمول من الموازنة العامة للدولة عن طريق اعانات للموازنات المحلية . وفي هذه الحالة فان عبء هذه النفقات يتحملها المجتمع بكامله وليس مجتمع اقليم معين .

٣ - معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة :

فالنفقة العامة - تبعاً لهذا المعيار - تكون مركزية اذا وردت في الموازنة العامة ، وتكون محلية اذا وردت في موازنة اقليم معين ، بصرف النظر عن المستفيد بها وعن المتحمل عبأها .

وقد انتقد هذا المعيار من ناحية ان النفقات العامة التي تدرج في الموازنة العامة أو في الموازنات المحلية يتوقف على اعتبارات سياسية وتاريخية مختلفة .

ومع ذلك فان هذا المعيار الأخير يعتبر ملائماً من الناحية الادارية لأنه يتميز بالسهولة والوضوح .

تقسيم النفقات العامة تبعاً لانتظامها ودوريتها

تقسم النفقات العامة - تبعاً لانتظامها ودوريتها - الى نفقات عامة عادية *Dépenses ordinaires* ونفقات عامة غير عادية *Dépenses extraordinaires* .

والنفقات العامة العادية - هي تلك النفقات التي تنفق سنوياً بصورة دورية منتظمة . والمهم في اعتبار النفقات العامة عادية هو تكرار هذه النفقات بصورة دورية دون ان يعني ذلك تكرارها بذات الحجم . ومثال النفقات

العامة العادية رواتب الموظفين ونفقات صيانة الطرق ونفقات الادارة والعدالة وفوائد القروض .

وعلى العكس من ذلك ، فان النفقات العامة غير العادية (أو الاستثنائية) لا تتميز بالانتظام والدورية . ومثال هذه النفقات نفقات انشاء الخزانات والسدود ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الانعاش الاقتصادي .

وهذا التقسيم منتقد من حيث أساسه ، ومن حيث غرضه .

فمن حيث الأساس ، ينتقد هذا التقسيم بأنه يستند الى معيار تحكيمي ، لأنه يعتمد على مجرد واقعة التكرار السنوي . وهذه الواقعة تتوقف على الفترة التي ينظر من خلالها للنفقات العامة . فاذا اعتمد على فترة أكثر من سنة (خمس سنوات مثلاً) فاننا نجد أن كثيراً من النفقات العامة غير العادية تتحوّل الى نفقات عامة عادية . واذا اعتمد على فترة أقل من سنة فاننا نجد أن كثيراً من النفقات العامة العادية تتحوّل الى نفقات عامة غير عادية .

ومن حيث الغرض ، ينتقد هذا التقسيم من حيث أنه يتصل بالمالية العامة التقليدية ولا يصح الالتجاء اليه في ظل المالية الحديثة . ذلك ان المالية العامة التقليدية — وقد استندت الى المذهب الفردي الحر والى دور «الدولة الحارسة» — اعتبرت ان النفقات العامة العادية يجب تغطيتها بالايرادات العامة العادية ، وهي ايرادات الدومين والضرائب . وعندما تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية بسبب قيام الحروب وظهور ظروف جديدة أدى ذلك الى ضرورة انفاق المزيد من الأموال العامة حتى في ظل الفلسفة الفردية الحرة . ونظراً لأن الايرادات العامة العادية لم تعد كافية لتغطية كافة نفقات الدولة ، فقد جرى البحث عن ايرادات جديدة أخرى للتمويل . وقد وجد الفكر المالي التقليدي حلاً لهذه المشكلة ، وذلك بتقسيم النفقات العامة الى نفقات

عادية ونفقات غير عادية . واذا كان تمويل النفقات العادية يتم بالايرادات العادية ، فان تمويل النفقات غير العادية يتم بالايرادات غير العادية . وهذه الایرادات غير العادية هي القروض والاصدار النقدي الجديد .

لكن هذا التقسيم الى نفقات عادية ونفقات غير عادية اذا كان صحيحاً في ظل المالية التقليدية ، فانه يعتبر غير صحيح في ظل المالية الحديثة . ذلك ان المالية الحديثة - وقد ظهر ان الالتجاء لأي نوع من أنواع الایرادات العامة يتوقف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد - تزول فيها ضرورة هذا التقسيم

المبحث الثاني

التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

تأخذ الموازنات الوضعية أو لا تأخذ بالتقسيمات النظرية (العلمية) للنفقات العامة . ذلك ان هناك اعتبارات عديدة تحكم تكوين موازنة أي بلد من البلاد . وهذه الاعتبارات قد تكون تاريخية أو سياسية أو ادارية أو وظيفية . ويلاحظ ان اغلب الموازنات تجمع بين اعتبارات عديدة ، واغلبها الاعتبارات الادارية والاعتبارات الوظيفية .

وسوف نعرض فيما يلي لتقسيم النفقات العامة في كل
وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا السوفياتية و

تقسيم النفقات العامة في الموازنة الانكليزية (١)

تقسم النفقات العامة في الميزانية الانكليزية بصورة رئيسية الى قسمين :

١ - القسم الأول : النفقات الجارية أو العادية :

وهذه النفقات تمول بصفة أساسية من الضرائب والرسوم . ويضم هذا القسم - نظراً لاعتبارات تاريخية - فرعين أساسيين من النفقات هما :

أ - النفقات ذات الاعتماد الدائم *The consolidated fund services* :

وهي نفقات لا يتجدد الاذن بها من البرلمان كل عام ، لأنه سبق له أن قررها بقوانين لها صفة الدوام ، وهو لا يعيد مناقشتها الا عندما يرى ان هناك ظروفاً توجب ادخال تعديلات عليها ، ومن ثم فإن المستفيدين منها يعلمون مقدماً أنهم سيحصلون على حقهم وأنه لا يخشى مبدئياً ان يرفض مجلس العموم الاعتمادات اللازمة لهذه النفقات ، وأهم نفقات هذا الفرع هي : نفقات خدمة الدين العام ، والمدفوعات لخزانة شمال ايرلندا ، ومخصصات الأسرة المالكة ... الخ .

ب - النفقات ذات الاعتماد المتجدد *Supply services* : وهي

النفقات التي يجب عرضها على البرلمان سنوياً لاعتمادها . وأهم نفقات هذا الفرع هي : نفقات الدفاع ، والنفقات المدنية (نفقات الحكومة المركزية ،

(١) للمزيد من التفصيل راجع :

- BRITAIN (H.), « The British budgetary system », London, 1959, PP. 42 - 48 and 105 - 142 ; .
- BREST (A. R.) , « Public Finance » , London , 1968 , P. 160 ;

- د. عاطف صدقي ، « مبادئ المالية العامة » ، مذكور سابقاً ، ص ٩٣-٩٦ .

والتعليم ، والصحة ، والتقاعد ... الخ) ، والنفقات التي توازن نفسها بنفسها (وأهمها نفقات مصلحة البريد) .

٢ - القسم الثاني :

ويضم هذا القسم النفقات غير العادية والتي يكون للحكومة سلطة تغطيتها بالقروض . واغلب نفقات هذا القسم ذات طبيعة رأسمالية ، ومثالها القروض للصناعات المؤممة ، والقروض للهيئات المحلية ، وضمانات التصدير ، وقروض تنمية المدن ... الخ .

وقد جرى العمل في انكلترا على وضع خط في الموازنة يفصل بين هذين القسمين من النفقات العامة . وقد وضع القسم الأول فوق الخط **Exp. Above The Line** ووضع القسم الثاني تحت الخط **Exp. Below Line** .

نخلص من هذه الدراسة الموجزة ، ان النفقات العامة في الموازنة الانكليزية قد قسمت تبعاً لموضوعها (لانتظامها ودوريتها) . وقد أخذ على هذا التقسيم أنه يوزع النفقات ذات النوع الواحد على القسمين (بين فوق الخط وتحت الخط ، أو بين الاعتماد الدائم والاعتماد المتجدد) . ولا شك ان تقسيم النفقات العامة في الموازنة الانكليزية يعود الى الظروف التاريخية لهذا البلد .

تقسيم النفقات العامة في الموازنة الفرنسية^(١)

كانت الموازنة الفرنسية تأخذ بالتقسيم الاداري حتى عام ١٩٥٤ ،

(١) للمزيد من التفصيل راجع :

- BARRÈRE (A.), « Economie et institutions financières », Tome I, Dalloz, Paris, 1965, PP. 375 - 395;
- DUVERGER (H.), « finances publiques »; op. cit., PP. 51-60;
- LAUFENBURGER (H.), « Théorie économique et psychologique des finances publiques », Paris, 1956, PP. 52 - 67.

أي ان النفقات كانت تقسم تبعاً للوزارات والهيئات العامة الموجودة في فرنسا . وقد كان هذا التقسيم مثار انتقاد من قبل كتاب المالية العامة في فرنسا ، نظراً لأن هذا التقسيم يؤدي الى توزيع النفقة ذات الموضوع الواحد بين وزارات ومصالح متعددة مما يؤدي الى اخفاء الرقم الكلي للنفقة والى صعوبة الرقابة على الاتفاق .

ومنذ عام ١٩٥٤ ، فقد عدّل تقسيم النفقات العامة في فرنسا واصبحت تضم ما يلي :

١ - أصبحت الموازنة الفرنسية تضم نوعين من الموازنات : موازنة عامة ، وموازنات ملحقة وحسابات خاصة .

٢ - وفي داخل كل موازنة ، تقسم النفقات العامة الى ثلاثة أنواع : النفقات الادارية ، والنفقات التحويلية ، والنفقات الاستثمارية . وهذا يعني ان هذا التقسيم يستند الى تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الانتاج القومي .

٣ - وفي داخل كل نوع من أنواع النفقات العامة المذكورة في الفقرة (٢) يتم التمييز بين نوعين من النفقات : يميّز بين النفقات النهائية والنفقات المؤقتة التي تعطى على أساس من القروض والتسهيلات الائتمانية ، كما يميّز بين النفقات العسكرية والنفقات المدنية .

٤ - وفي داخل التقسيمات المشار اليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) والتي تعتبر ذات تقسيمات أفقية ، هناك تقسيم رأسي يتم على أساس اداري محض (على أساس الوزارات والمصالح) .

ونخلص من هذه الدراسة الموجزة بأن التقسيم الفرنسي للنفقات العامة

يوفق بين الاعتبارات الادارية والاعتبارات الاقتصادية . ومن ثم فان هذا التقسيم يمكن من ادماج الموازنة العامة في الحسابات القومية .

تقسيم النفقات العامة في موازنة الولايات المتحدة الامريكية^(١)

أخذت الموازنة الأميركية منذ زمن بعيد بالتقسيم الوظيفي والتقسيم الاداري للنفقات العامة .

ويرمي التقسيم الوظيفي الى تجميع النفقات تبعاً للغرض الذي تهدف اليه النفقة . وعلى هذا الأساس تقسم النفقات العامة في الموازنة الفيدرالية الأميركية الى ما يلي :

- ١ - الدفاع المدني .
- ٢ - الشؤون الدولية .
- ٣ - المساعدات والخدمات للمحاربين القدماء .
- ٤ - الرفاهية والصحة والتعليم .
- ٥ - الزراعة والموارد الزراعية .
- ٦ - الثروات الطبيعية .
- ٧ - التجارة والقوى العاملة .
- ٨ - الادارة الحكومية .
- ٩ - فوائد الدين العام .

(١) للتفصيل انظر : د. عاطف صدقي ، « مبادئ المالية العامة » ، مذكور سابقاً ،

ص ٩٩ - ١٠٠ ؛

- BURKHEAD (T.), Government Budgeting », N.Y., 1956, PP. 110 - 131;
- LAUFENBURGER (H.), «Finances comparées», Paris, 1957, PP. 167 et S.

ثم تقسم الموازنة العامة بعد ذلك النفقات العامة تقسيماً إدارياً أي تبعاً للوزارات والمصالح .

تقسيم النفقات العامة في موازنة الاتحاد السوفياتي^(١)

تقسم النفقات العامة في موازنة الاتحاد السوفيتي تبعاً للغرض الذي تخصص من أجله النفقة العامة . ويشتمل هذا التقسيم على ثمان مجموعات هي :

- ١ - الاقتصاد القومي : وتضم الصناعة ، والزراعة ، والنقل ، والمواصلات ، والتجارة والتموين ، والاقتصاد المحلي والإسكان .
- ٢ - الخدمات الاجتماعية والثقافية : وتضم نفقات التعليم ، والصحة ، والتربية البدنية ، والتأمينات الاجتماعية ، والإعانات العائلية .
- ٣ - الدفاع .
- ٤ - الإدارة والقضاء .
- ٥ - خدمة الدين العام .
- ٦ - الإعانات للمشروعات التجارية .
- ٧ - إعانات لبعض الهيئات .
- ٨ - مصروفات متنوعة .

تقسيم النفقات العامة في الموازنة السورية

كان القطر العربي السوري قبل عام ١٩٦٧ يتبع مبدأ تعدد الموازنات . فقد كانت توجد موازنة عامة عادية وموازنة انمائية (وموازنات ملحقة

(١) للتفصيل انظر :

- DAVIES (R.W.), « The development of the Soviet budgetary system », London, 1958, P. 296;
- LAUFENBURGER (H.), « Finances comparées », op. cit. P. 463.

ومستقلة). وقد انتقد هذا المبدأ بأنه - وهو يعني وجود نفقات عامة عادية وغير عادية - لا يتناسب مع مهام الدولة الحديثة. ومع تطور بنائها الاقتصادي نظراً لتجزئة النفقة ذات النوع الواحد على موازنات متعددة .

وعندما صدر القانون المالي الأساسي (بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩٢ تاريخ ١٩-٧-١٩٦٧ والذي أصبح نافذ المفعول منذ مطلع عام ١٩٧٠) قضى بالنسبة للنفقات العامة باتباع أربعة أنواع لتبويبها : الوظيفي ، والاداري ، والنوعي ، والاقليمي . وذلك على الشكل التالي :

أولاً - التبويب الوظيفي : وهو يظهر نفقات الموازنة على أساس وظائف الدولة وذلك على الشكل التالي : ١ - السلطات العامة والادارة والقضاء ؛ ٢ - الأمن القومي ؛ ٣ - الثقافة والاعلام ؛ ٤ - الرعاية الاجتماعية ؛ ٥ - الاقتصاد والمال ؛ ٦ - الزراعة والري واستصلاح الاراضي ؛ ٧ - الصناعة والتعدين والطاقة والوقود ؛ ٨ - المواصلات والمرافق والأشغال العامة ؛ ٩ - نفقات غير مخصصة .

ثانياً - التبويب الاداري : وهو يظهر نفقات كل وحدة ادارية على حدة ، من وزارة وادارة أو مؤسسة عامة تابعة لها ، بالشكل الذي يخصص فيه لكل وزارة قسم مستقل ولكل ادارة أو مؤسسة عامة تابعة لها فرع مستقل .

ثالثاً - التبويب النوعي : وهو يظهر نفقات كل وحدة ادارية على أساس طبيعة النفقة ، وذلك بالشكل الذي يظهر فيه هذا التبويب نفقاتها الاستثمارية وعناصر نفقاتها الجارية، بحيث يخصص باب مستقل لكل من النفقات التالية : ١ - الرواتب والأجور والتعويضات ؛ ٢ - النفقات الادارية العامة ؛ ٣ - العمليات الاستثمارية ؛ ٤ - النفقات التحويلية ؛ ٥ - الديون والالتزامات الواجبة الأداء . ثم يقسم كل باب بدوره الى بنود وكل بند الى فقرات .

رابعاً - التبويب الاقليمي : وهو يظهر بصورة مستقلة نفقات الادارة المركزية في جهاز الدولة ونفقات كل محافظة من محافظات القطر وفق النموذج التالي : ١ - الادارة المركزية ؛ ٢ - محافظة دمشق ؛ ٣ - محافظة حلب ؛ ٤ - محافظة حمص ؛ ٥ - محافظة حماه ؛ ٦ - محافظة اللاذقية ؛ ٧ - محافظة ديرالزور ؛ ٨ - محافظة ادلب ؛ ٩ - محافظة الحسكة ؛ ١٠ - محافظة الرقة ؛ ١١ - محافظة السويداء ؛ ١٢ - محافظة درعا ؛ ١٣ - محافظة طرطوس ؛ ١٤ - محافظة القنيطرة . ومع ذلك فان التبويب الاقليمي لم يطبق حتى الآن .

الفصل الثالث

حجم النفقات العامة^(١)

سنقسم هذا الفصل الى مبحثين : الأول : محددات النفقات العامة ،
والثاني : تطور النفقات العامة .

-
- (1)– BARRÈER(Alain),«Economie et institutions financières»,III
« Economie financière » Dalloz, Paris, 1965, P. 266;
– BROCHIER(H.)et TABATONI(P.),«Economie financière »,
op.cit, PP. 60 - 68 ;
– DALTON(H.),«Principles of public finance »op.cit.,PP.40-42;
– DUVERGER(M.),«Institutions financières»,op.cit.,PP.59-72;
– DUVERGER(M.),«Les finances publiques»,op.cit.,PP. 27-39
et P. 73;
– GAUEDEMET (P. M.) ,«Précis des finances publiques » ,
Monchrest, Paris, 1970, P. 98;
–LAUFENBURGER(H.),«Théorie économique et psychologique
des finances publiques », Sirey, Paris, 1956, PP. 83 - 87;
–TAYLOR(Philippe),«The economics of public finance»,Macmillan
company, New-York, 1961, PP. 38 - 58.

– أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٧٣-٨١ .

– د. السيد عبدالمولى ، المرجع السابق ، ص ١٢٩-١٤٣ .

– د. عبد المنعم فوزي وآخرون ، «اقتصاديات المالية العامة» ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،

١٩٧٠ ، ص ٩٤ - ١٣٦ .

-- د. عصام بشور ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ - ١٥٥ .

المبحث الأول

محددات النفقات العامة

هناك بعض العوامل التي تحدد النفقات العامة . وأهم هذه العوامل :
طبيعة دور الدولة ، وقدرة هذه الدولة في الحصول على الإيرادات العامة ،
ومستوى النشاط الاقتصادي ، والمحافظة على قيمة النقود .

ونعطي فيما يلي فكرة موجزة عن كل من هذه المحددات .

دور الدولة

تعكس النفقات العامة حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي . ومن ثم
فإن دور الدولة يحدد حجم النفقات العامة لأن قيام الدولة بوظائفها هو
الذي يستلزم هذه النفقات . ومن هذه الناحية نجد أن النفقات العامة خلال
القرن ١٨ - ٢٠ قد مرت في المراحل التالية :

١ - الدولة الحارسة :

اقتصرت وظائف الدولة في هذه المرحلة على أعمال الجيش والبوليس

= - د. محمد حلمي مراد ، المرجع السابق ، ص ٩٤-١١٢ .

- د. محمد عبدالله العربي ، المرجع السابق ، ص ١٥٧-١٨٣ .

- د. محمد فؤاد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٢٩-٥٦ .

- د. محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٤٣-٥٧ .

- د. محمود رياض عطية ، المرجع السابق ، ص ٧٩-١٠٠ .

- د. محمود رياض عطية ، «أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر» ، رسالة دكتوراه مقدمة
لكلية الحقوق جامعة «فؤاد الأول» بالقاهرة ، مطبعة دار نشر الثقافة بالاسكندرية ، ١٩٥٨ .

والقضاء . وقد حددت هذه الأعمال حجم النفقات العامة وأنواعها ،
وذلك كما يلي :

أ - انخفض حجم النفقات العامة نظراً لأن هذه النفقات تعتبر - في
نظر أصحاب الفكر المالي التقليدي - نفقات استهلاكية . وهذه النفقات
يجب ان تضغط الى أضيق الحدود ، وذلك من أجل تنمية المدخرات . ومن
أجل ذلك ، فان خير الضرائب عندهم هي أخفضها سعراً وذلك حتى لا
تضر بتكوين رأس المال ، كما ان خير الموازنات عندهم هي أقلها حجماً .

ب - نظراً لأن النفقات العامة تمول الوظائف التقليدية للدولة ، فقد
ترتب على ذلك قلة أنواع النفقات العامة بالقياس الى أنواعها في الوقت
الحاضر ، كما ترتب عليها اقتصار غرضها على هذه الوظائف دون ان
تكون أداة تدخل اقتصادي واجتماعي .

٢ - الدولة الرأسمالية المتدخلة :

بدأت الدولة تخرج عن حيادها التقليدي في أوائل القرن العشرين
تحت تأثير الأزمات ونحت تأثير الأفكار الاشتراكية وقد أصبحت الدولة
مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي . وقد انعكس هذا في النفقات
العامة من ناحيتين :

أ - ازدياد حجم النفقات العامة ، وقد ترتب هذا على تنوع وظائف
الدولة .

ب - تنوع النفقات العامة بسبب تنوع وظائف الدولة . ذلك ان
مسؤولية الدولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، بالإضافة
لوظائفها التقليدية ، قد استتبع تنوع النفقات العامة وتنوع أغراضها

الاقتصادية (مكافحة البطالة ، اعادة التعمير ، تحقيق التنمية الاقتصادية)
والاجتماعية (اعادة توزيع الدخل القومي) .

٣ - الدولة الاشتراكية :

وقد ظهرت الدولة الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧ ، ثم أخذت في الانتشار بعد ذلك وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية. ونظراً لتملك الدولة الاشتراكية جزءاً كبيراً من وسائل الانتاج وقيامها بالانتاج ، فقد أطلق عليها «الدولة المنتجة» . وكان من نتائج ذلك اتساع نطاق النفقات العامة الاقتصادية والاجتماعية بصورة غير مألوفة من قبل .

ونخلص من هذا الى ان النفقات العامة تتحدد في حجمها وفي نوعها وفي غرضها تبعاً لوظائف الدولة . فاذا اتسعت وتنوعت هذه الوظائف فان النفقات العامة تتسع وتزداد أيضاً .

قدرة الدولة في الحصول على الايرادات العامة

تحدد النفقات العامة بقدرة الدولة في الحصول على الايرادات العامة سواء أكانت عادية أم غير عادية . ولا شك ان الدولة تتمتع بقدرة اكبر من الفرد في الحصول على الايرادات العامة اللازمة لتغطية نفقاتها العامة . ذلك أنه يمكن لها - وهذا حق مقتصر عليها دون الأفراد - أن تفرض الضرائب وان تصدر النقود ، كما انها تتمتع بقدرة كبيرة على الاقتراض .

والأصل في وضع الموازنة العامة - على الأقل في نطاق الفكر المالي التقليدي - هو ان تقوم الدولة بتقدير النفقات العامة ، ثم تبحث عن الايرادات العامة اللازمة لتغطيتها . ومن ثم فقد قيل بقاعدة «أولوية النفقات العامة على الايرادات العامة» .

ومع ذلك ، فإن هذا كله لا يعني أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة قدرة لا نهائية . بل تتحدد هذه القدرة بما يسمى «الطاقة المالية القومية» . وهذه الطاقة تعني قدرة الاقتصاد القومي (أي قدرة الدخل القومي) على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها (وهي الضرائب ، وشبه الضرائب ، والقروض ، والإصدار النقدي الجديد) دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد وبالمقدرة الانتاجية القومية .

وتشكل «الطاقة الضريبية القومية» (أو المقدرة التكليفية القومية) أهم عناصر الطاقة المالية القومية . والطاقة الضريبية القومية يقصد بها مدى قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد وبالمقدرة الانتاجية القومية .

وتتوقف «الطاقة المالية القومية» عموماً على عدة اعتبارات منها (١) :

١ - حجم الدخل القومي : ترتفع الطاقة المالية القومية بارتفاع الدخل القومي وتنخفض بانخفاضه ، مما يعني وجود علاقة طردية بينهما .

٢ - توزيع الدخل القومي : يرى بعض الكتاب أن سوء توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية المختلفة يؤدي الى رفع الطاقة المالية القومية . ونحن نرى ان هذا الرأي غير صحيح عملياً . ذلك أنه - من الوجهة

النظرية -- اذا كان استئثار فئة اجتماعية بغالبية الدخل القومي على حساب بقية الفئات الاجتماعية يفسح المجال لفرض ضرائب تصاعدية على هذه الفئة

(١) د. رفعت المحجوب ، «المالية العامة» ، الكتاب الأول : «النفقات العامة» ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٩-٥١ . وانظر أيضاً وما يتعلق بالطاقة الضريبية التومية :

ABDEL-MAWLA (El-Sayed A.), « Sources de financement des investissements » op. cit., PP. 56 - 61.

مما يعني ارتفاع الطاقة المالية القومية ، الا انه - من الوجهة العملية - نجد ان هذه الفئة تستطيع ان تتخلص من الضرائب المفروضة عليها بالطرق الشرعية وغير الشرعية ، مما يعني عملياً انخفاض الطاقة المالية القومية .

٣ - اعتبارات المحافظة على مستوى معيشة أفراد المجتمع .

٤ - اعتبارات المحافظة على المقدرة الانتاجية القومية وتنميتها .

٥ - دور كل من النشاط الخاص والنشاط العام في الحياة الاقتصادية. ذلك ان اتساع دور النشاط الخاص يحد من قدرة الدولة بالنسبة للطاقة المالية القومية لأن جزءاً كبيراً نسبياً من الدخل يجب ان يترك لمواجهة الادخار والاستثمار الخاص . وعلى العكس من ذلك ، فان الطاقة المالية القومية تتسع مع ازدياد دور القطاع العام .

٦ - اعتبارات المحافظة على قيمة النقود . وسوف نتعرض لهذه النقطة في الفقرات القادمة .

ونخلص من هذه الاعتبارات ان الطاقة المالية القومية تتغير مع تغير هذه الاعتبارات . وبالتفصيل اكثر ، فان الطاقة المالية القومية يمكن زيادتها حتى مع افتراض وجود دخل قومي ثابت ، وذلك اذا تغيرت بعض الاعتبارات المحددة لهذه الطاقة . وينتج عن ذلك ان الطاقة المالية القومية في النظام الاشتراكي اكبر نسبياً من الطاقة المالية القومية في النظام الرأسمالي ، نظراً لاحترام النظام الرأسمالي للتفاوت بين الدخول والثروات ، وبصفته أساساً اجتماعياً لهذا النظام ، وبصفته مصدراً لتراكم رأس المال .

مستوى النشاط الاقتصادي

هناك أثر متبادل بين مستوى النشاط الاقتصادي والنفقات العامة .

فمن ناحية أولى ، نجد ان مستوى النشاط الاقتصادي يؤثر على مستوى النفقات العامة بحيث توجد علاقة طردية بينهما . وقد اتضحت هذه العلاقة في البلاد المتقدمة حينما أدى نمو وازدياد النشاط الاقتصادي الى زيادة النفقات العامة . كما اتضحت من انعكاس التغيرات الاقتصادية الدورية في حجم النفقات العامة .

ومن ناحية اخرى ، نجد ان النفقات العامة تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي . أي انها تؤثر في الانتعاش والانكماش . وهذا يفيد في رسم سياسة النفقات العامة ضمن السياسة المالية في ضوء مستوى النشاط الاقتصادي . أي في ضوء مستوى الطلب الفعلي (١) . والطلب الفعلي يجب ان يتحدد عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل في البلاد المتقدمة ، وعند المستوى الذي يحقق التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة .

وبالنسبة للبلاد المتقدمة ، فانه يفرق بين حالتين :

١ - حالة التشغيل الكامل : يترتب على النفقات العامة ان تسعى للحفاظ على حالة التشغيل الكامل .

٢ - حالة اختلال التشغيل الكامل : يجب على سياسة النفقات العامة ان تسعى هنا الى اعادة الحالة الى التشغيل الكامل . فاذا كانت حالة نقص التشغيل هي السائدة فان سياسة النفقات العامة يجب ان تهدف الى

(١) الطلب الفعلي = الطلب الحكومي على سلع وخدمات الاستهلاك والاستثمار + الطلب الخاص على سلع وخدمات الاستهلاك والاستثمار . واذا علمنا ان الطلب الحكومي يأتي من النفقات العامة ، فاننا نعلم ان هذه النفقات العامة تعتبر أحد مكونات الطلب الفعلي ، ومن هنا تأتي أهميتها في رسم السياسة المالية وفي رسم السياسة الاقتصادية للدولة .
انظر : د. رفعت المحجوب ، «الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو» ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

رفع الطلب الفعلي الى مستوى التشغيل الكامل ، ومن ثم فانه يجب زيادة هذه النفقات . أما في حالة التضخم فان سياسة النفقات العامة يجب ان تهدف الى خفض الطلب الفعلي وتخفيف الضغوط التضخمية وتحقيق التشغيل الكامل ، ومن ثم فانه يجب خفض هذه النفقات .

المحافظة على قيمة النقود

يترتب على ان هناك علاقة بين مستوى النفقات العامة ومستوى النشاط الاقتصادي ، ان تسعى هذه النفقات الى المحافظة على قيمة النقود ، بمعنى ان لا تعمل هذه النفقات على خفض قيمة النقود ، وهذا ما يضر بأصحاب الدخول الثابتة وبالدائنين ، كما أنه يرفع تكاليف القيام بالتنمية الاقتصادية . وقد يحدث هذا الأمر في كل من البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة وذلك كما يلي :

١ - في البلاد المتقدمة :

عند تحقق التشغيل الكامل ، فان زيادة الانفاق العام عن حد معين يؤدي الى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يستتبع ارتفاع الأسعار وظهور الضغوط التضخمية وانخفاض القوة الشرائية للنقود . وقد سادت هذه الحالة في غالبية الأوقات وفي غالبية البلاد المتقدمة . فقد أدت - من ناحية أولى - النفقات العامة المتزايدة في أوقات الحروب الى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً مما ترتب عليه تدهور قيمة النقود . كما أدت القوة الاقتصادية والسياسية الكبيرة لنقابات العمال - من ناحية أخرى - الى استمرار الطلب في رفع أجور العمال . ولا شك ان ارتفاع الأجور يؤدي الى ارتفاع نفقة الانتاج ، ثم الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، ثم المطالبة برفع الأجور... وهكذا . ويعبر عن هذه الصورة «بالتضخم بسبب زيادة نفقة الانتاج»

أو «تضخم التكاليف» . وتعتبر هذه الصورة من التضخم هي الغالبة في البلاد المتقدمة .

٢ - في البلاد المتخلفة :

نظراً لأن الجهاز الانتاجي في البلاد المتخلفة لا يتمتع بالمرونة بسبب غلبة الطابع الزراعي على هيكل الانتاج ، مما يعني عدم قدرة هذا الجهاز على زيادة العرض الكلي عندما يزداد الطلب الكلي بسبب زيادة النفقات العامة خلال فترة قصيرة . ومن ثم فإن زيادة هذه النفقات تؤدي الى ازدياد الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار ، مما يترتب عليه تدهور قيمة النقود . وتعتبر صورة التضخم الناتجة عن زيادة الطلب الكلي هي الغالبة في البلاد المتخلفة .

ونخلص من هذا الى ان تحديد حجم النفقات العامة يجب ان يتم بحيث لا يضر بقيمة النقود سواء اكان ذلك في البلاد المتقدمة أم في البلاد المتخلفة . ومن ثم فإن المحافظة على قيمة النقود تعتبر أحد المحددات الهامة لحجم النفقات العامة .

المبحث الثاني

تطور النفقات العامة

ان اي دارس لتطور النفقات العامة في أي بلد من البلاد يأخذ بالازدياد سنة بعد أخرى . واعتماداً على الاحصاءات النفقة ، فقد جعل الاقتصاديون هذه الظاهرة قانوناً عاماً في كل بلد من بلاد العالم . وقد جعل الاقتصاديون هذه الظاهرة قانوناً عاماً في كل بلد من بلاد العالم .